الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 October 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٢ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

المكسيك ونيجيريا*: مشروع قرار

نحو هيكل مالي دولي جديد يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٤/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية''،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولا سيما الفقرات ١١ إلى ١٤ و ١٦ و ٣٠ منه،

وإذ تحيط علما بالاجتماع الاستشاري الإقليمي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المعقود في جاكرتا، في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ والذي تمت خلاله معالجة القضايا المتصلة بتحديد التدابير الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به يستجيب لتحديات التنمية، من منظور إقليمي من أجل الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٥٥/٢.

111000 111000 00-68265 (A)
0068265

وإذ تشدد على أهمية القيام، على نحو متسق، بتعبئة جميع المصادر المتاحة لتوفير التمويل الدولي للتنمية عن طريق جملة أمور منها تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، وتخفيف الديون الخارجية،

وإذ تأسف لاستمرار انخفاض التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٩ وهو الانخفاض الذي بدأ في بداية الأزمة المالية في عام ١٩٩٧. ولاستمرار تهميش أقل البلدان نموا من جانب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

وإذ تشدد على أهمية تدفقات الاستثمارات طويلة الأجل، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان النامية فضلا عن الحاجة لأن يعمل التعاون الدولي على تعزيز تعبئة رؤوس أموال جديدة وإضافية لأغراض التنمية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقلبات المفرطة في تدفقات أموال المضاربة قصيرة الأجل والأثر المُعدي لسلوك الأسواق المالية في أوقات الأزمات،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية،

وإذ تشدد على أهمية إيجاد حل دائم للمشكلة التي تواجهها البلدان النامية في تسديد ديونها الخارجية والتزامات خدمة ديونها،

وإذ تشجع الجهود الرامية إلى تعزيز الدور البناء الذي تقوم به المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة لمواصلة العمل على مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي قوي وأكثر استقرارا بغية تمكينه من التصدي بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

وإذ تؤكد على ضرورة استناد عملية الإصلاح الرامية إلى إقامة هيكل مالي دولي جديد إلى مشاركة واسعة تشمل جميع أعضاء المجتمع الدولي بغية كفالة تمثيل جميع الاحتياجات والمصالح المتنوعة لجميع البلدان تمثيلا كافيا،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة، بأداء دورها في تعزيز التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، إنما تقوم بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لإجراء الإصلاحات اللازمة لإقامة هيكل مالي دولي جديد،

وإذ تلاحظ أن الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية يتيح فرصة فريدة للنظر على نحو متكامل في جميع مصادر تمويل التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أن رؤساء الدول والحكومات قرروا في إعلان الألفية أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة نجاحه،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية''[٢] والإضافة للتقرير التي قدمتها اللجان الإقليمية[٣] والمتعلقة بالمنظورات والتطورات الإقليمية، والإضافة للتقرير التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمتعلقة بالعمل المضطلع به بشأن مشاركة القطاع الخاص في الاتقاء من الأزمات المالية وحلها[٤]؛

٢ - **يؤكد** الأهمية البالغة لتنفيذ القرار المتعلق بإعلان الألفية القاضي بتهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء مواتية للتنمية والقضاء على الفقر، عن طريق جملة أمور منها توافر الحكم الرشيد في كل بلد ووجود حكم سليم على الصعيد الدولي وتوافر الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛

٣ - **تبرز أيضا** الأهمية البالغة لتنفيذ الالتزام الوارد في إعلان الألفية القاضي بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون؛

٤ - **تؤكد** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال جهود تعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا للتنمية الاقتصادية المنصفة في الاقتصاد العالمي وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الصناعية الكبرى ذات القدرة الكبيرة على التأثير في نمو الاقتصاد العالمي، لأن تراعي، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها، آثار تلك السياسات من حيث البيئة الاقتصادية الخارجية المواتية للنمو والتنمية وبخاصة المتعلقة بالبلدان النامية؛

٥ - **تكرر تأكيد** الحاجة الماسة للتعجيل بتحقيق فرص النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا التي لا تزال تشكل أفقر وأضعف البلدان بالمجتمع الدولي، وتدعو البلدان الصناعية إلى تيسير تمويل التنمية لدى أقل البلدان نموا عن طريق جملة أمور منها التدفقات المالية العامة والخاصة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لها، وتعزيز عملية تخفيف عبء الديون عنها،

---

(٢) A/55/187.

(٣) A/55/187/Add.1.

(٤) A/55/187/Add.2.

وتحسين إمكانية وصول صادرات تلك البلدان إلى الأسواق، وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات.

٦ - **تسلم** بأن استقرار النظام المالي الدولي يشكل عنصرا هاما من عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي وشرطا ضروريا لحدوث تدفقات مالية إيجابية لصالح التنمية، وتدعو في هذا السياق، البلدان الصناعية الكبرى التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على غالبية الاقتصادات، إلى اعتماد وانتهاج سياسات تشمل تنسيق سياسات أسعار الصرف مع إيلاء اهتمام خاص لمواءمة سياساتها مع الأهداف والأولويات العالمية، فضلا عن احتياجات الاستقرار المالي الدولي، ولأهمية تيسير التدفقات المالية الدولية لأغراض تنمية البلدان النامية، وتطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزود الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات عن التحليل الذي اضطلع به بشأن الاستقرار المالي الدولي بوصفه أحد عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي؛

٧ - **تشدد** في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي، والقيام، تحقيقا لذلك، بتحسين القدرات في مجالات الإنذار المبكر والاتقاء والاستجابة حتى يمكن التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمات المالية وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٨ - **تؤكد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الاستقرار المالي بهدف تحقيق النمو والتنمية عن طريق جملة أمور منها اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك تحسين التدابير المعمول بها في بلدان المنشأ والمقصد، الرامية إلى تقليل مخاطر التقلبات المالية الدولية المفرطة، والتدابير الرامية إلى كفالة القيام على نحو منظم وتدريجي ومتعاقب بعمليات فتح حسابات رأس المال؛

٩ - **تشدد** على أهمية زيادة تضافر الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات الدولية القادرة على الإسهام في تعزيز الهيكل المالي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية؛

١٠ - **تؤكد** الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية وعملية وضع القواعد بغية التشجيع على إنشاء مؤسسات وترتيبات مالية دولية أكفأ تكفل تمثيل جميع المصالح ذات الصلة بها تمثيلا فعالا؛

١١ - **تشدد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسسات الدولية التي تعالج إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي، واللجان ذات الصلة المرتبطة بمصرف التسويات الدولية، وتشجع، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها تلك المؤسسات لإتاحة تمثيل أكبر للبلدان النامية، وترحب بالعمل الذي اضطلع به صندوق النقد الدولي لوضع صيغة حصص تعكس الحقائق الاقتصادية الراهنة على نحو أفضل؛

١٢ - **تعرب** عن الحاجة إلى قيام صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بعملية إشراف متعددة الأطراف لجميع البلدان على نحو متماثل، وبخاصة قيام صندوق النقد الدولي بإشراف معزز على البلدان الصناعية الكبرى لما يترتب على سياساتها الاقتصادية الكلية من آثار على نمو التجارة العالمية والتدفقات المالية الدولية ولاحتمال كونها مصدر الهزات والتقلبات المنتظمة؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة حرص المؤسسات المالية الدولية، عند إسداء مشورة في مجال السياسات أو تقديم دعم لبرامج التكيف، على مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المعنية وقدراتها على التنفيذ، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والعمل على تحقيق أفضل النتائج الممكنة من حيث النمو والتنمية، بما في ذلك العمالة والقضاء على الفقر وأن لا تتضمن الشروط التي تضعها تلك المؤسسات مسائل تكون، بحكم طبيعتها من المسائل التي تبت بها السلطات الوطنية استنادا إلى توافق واسع في الآراء على الصعيد الاجتماعي، وتطلب، في هذا السياق، إلى منظمة العمل الدولية أن تقدم، في إطار ولايتها، معلومات إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن العمل الذي اضطلعت به بشأن الأثر الاجتماعي للأزمات المالية، ولا سيما نتائج برامج التكيف الهيكلي على العمالة.

١٤ - **تؤكد** على ضرورة توافر موارد كافية على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لتقديم التمويل في حالات الطوارئ، في الوقت المناسب إلى البلدان المتأثرة بأزمات مالية، ولا سيما إمكانية وصول صندوق النقد الدولي إلى سيولة مالية تكميلية كافية؛

١٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة الاستمرار في إنشاء قدرات الإنذار المبكر للتصدي في الوقت المناسب لتهديد الأزمات المالية وتشجع، في هذا السياق، صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٦ - **تدعو** المجتمع الدولي، ولا سيما البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرهما من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، إلى العمل مع القطاع الخاص بهدف تعزيز التدفقات المالية الخاصة طويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال التعاون التقني المحسن أيضا، إلى جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية التي تعاني غالبا صعوبات خاصة في اجتذاب تدفقات مالية خاصة، بما فيها البلدان الواقعة في أفريقيا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في هذا السياق، أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

١٧ - **تشجع** الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي الرامية إلى تحسين إطار العمل المؤسسي الذي تعمل الأسواق المالية في سياقه وإلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للتقلبات المفرطة التي تتسم بها التدفقات المالية العالمية، وتكرر في هذا السياق التأكيد على ضرورة النظر في وضع أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية ومبادلات العملات قصيرة الأجل؛

١٨ - **تشدد** على أهمية إسناد تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها وكالات القطاع الخاص إلى معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، وتدعو في هذا الخصوص الهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية إلى النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتسهيل إجراء إشراف مباشر على عمل تلك الوكالات؛

١٩ - **تؤكد من جديد** ضرورة النظر في أطر العمل المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في الاتقاء من الأزمات المالية وحلها، وتؤكد أهمية التوصل إلى توزيع أعدل لتكلفة عمليات التكيف بين القطاع العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات التي تتسم باستدانة عالية، وتطلب في هذا الخصوص إلى (الأونكتاد) أن يزود الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات إضافية عن الجهود الدولية المبذولة للنظر في الترتيبات الموقوفة المتعلقة بالديون

٢٠ - **تشدد** على أهمية الدور الداعم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية المعززة في إصلاحات الهيكل المالي الدولي وتحسين التمويل لأغراض التنمية، وتطلب في هذا الخصوص إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم، عن طريق جملة أمور منها التعاون مع اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى الأعمال الجارية بشأن تحديد التدابير الرامية إلى تعزيز تلك المؤسسات والترتيبات والإسهام

في إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، **وتطلب** في هذا السياق إلى الأمين العام أن يُطلع الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على نتائج تلك العمليات؛

٢١ - **تشجع** تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز وتوصي في هذا الخصوص أن ينظرا في اجتماعهما الرفيع المستوى القادم في الطرائق اللازمة لمواصلة إعداد جدول أعمال عالمي موحَّد أوسع لإقامة هيكل مالي دولي جديد يستجيب لأوليات النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي بغية الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتيح هذا القرار للجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في دورتها الموضوعية الثانية، بوصفه أحد المدخلات في عملها المتعلق بالمسائل الموضوعية المدرجة على القائمة الأولية لبنود جدول الأعمال الموضوعية؛

٢٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز واضعا في اعتباره التقدم المحرز في الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''الهيكل المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو'' مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية وتوصيات بشأن مواصلة وضع خطة عالمية أوسع لإقامة هيكل مالي دولي جديد يستجيب لأولويات النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٤ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يقدم نسخة من هذا القرار إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قبل اجتماعهما المشترك الذي يعقد في ربيع كل عام لإطلاعهم عليه بوصفه أحد عناصر مناقشاتهم لتلك المسائل.